مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.638
26 January 1993
ARABIC

محضر نهائي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيلسو لويس نونس أموريم (البرازيل)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٨ لمؤتمر نزع السلاح .

وقبل أن أنتقل إلى جدول أعمالنا ، أود أن أشير إلى اقتراح كنت قد طلبت إلى الامين العام أن يحيله إليكم يوم الجمعة . وهذا الاقتراح يتعلق بعقد اجتماع غير رسمي اليوم لبحث الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى المؤتمر في المقرر الذي اتخذته في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وبمقتضى الفقرة الفرعية (ج) من هذا المقرر ، طلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يطلع اللجنة الاولى ، في دورتها المستانفة ، أي بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، على نتائج الدراسة التي أجراها المؤتمر لتقرير الامين العام المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، وكذلك حالة الاستعراض الجاري لجدول أعماله ولتكوينه وطرق عمله .

ونظرا لعدم توفر متسع من الوقت ، فإنه يبدو لي أن من المناسب بحث هذا الاقتراح اليوم ، بحيث يتسنى لنا أن نتبادل بصورة تمهيدية وجهات النظر بشأن هاتين النقطتين . وقد أبلغني أمس عدة مندوبين بموافقتهم على ذلك ، على أساس ألا يشترك في هذا الاجتماع غير الرسمي سوى أعضاء المؤتمر . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإننا سنعقد هذا الاجتماع غير الرسمي ، كما هو متوخى ، بعد الجلسة العامة مباشرة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: إن ممثل رومانيا ، السفير نياغو ، مسجل في قائمة المتكلمين وإني أعطيه الآن الكلمة .

السيد نياغو (رومانيا): اسمحوا لي أولا ، السيد الرئيس ، بأن أعرب لكم عن ارتياح وفدي العظيم لافتتاح الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح في ظل رئاستكم القديرة . وأود أن أؤكد لكم أننا سنتعاون تعاونا كاملا معكم لضمان نجاح مساعيكم . وإني على يقين من أن مداولاتنا ستتقدم ، تقدما بناءً وخلاقا أيضا ، بفضل ما تتحلون به من مواهب وخبرة . وأنتهز الفرصة المتاحة لي لأوجه شكري وأعرب عن تقديري واحترامي لسلفكم ، السفير مرفيه ، سفير بلجيكا ، لما قام به من عمل ممتاز خلال توليه رئاسة المؤتمر . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بزملائي الذين تولوا مؤخرا مهامهم في مؤتمر نزع السلاح وهم: أصحاب السعادة السيد ساتيش شاندرا ، ممثل الهند ، والسيد دون نانجيرا ، ممثل كينيا ، والسيد لارس نوربرغ ، ممثل السويد ، والسيد هوان أرشيبالدو لانوس ، ممثل الارجنتين والدكتور وولفغانغ هوفمان ، ممثل المانيا .

تنعقد دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٣ في ظل مناخ عالمي مشجع ، يفتح آفاقا جديدة ، متناقضة أحيانا ، وإن كان هذا المناخ لا يزال هشا . فالمجابهة بين الشرق

والغرب ، وما ينجم عنها عالميا من صراع ايديولوجي وسياسي بين الكتل ، لم تعد تسيطر على المسرح الدولي . وقد أسفرت هذه التغيرات الاساسية عن نشوء نظام مختلف تقوم فيه مناطق عدم استقرار محتملة وتفتقر فيه الكثير من الدول إلى الحماية العسكرية . وقد شهدنا في الوقت ذاته توسعا وتكثفا كبيرين في جهود نزع السلاح . والاتفاقات في هذا المجال لم تعد تقتصر على تنظيم التسلح وسباق التسلح ، وإنما تنص على تدمير الترسانات القائمة وعلى الحد من الانتاج في المستقبل .

وقد كانت فترة الـ ١٨ شهرا المنصرمة فترة حافلة بالاحداث الايجابية في ميدان ضبط التسلح ونزع السلاح . وتحقق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالحد من الاسلحة وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا والتي تهدف إلى سحب وتدمير معظم أسلحتهما النووية التكتيكية ، والاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة وكومنولث الدول المستقلة بهدف تخفيض ترسانتهما النووية الاستراتيجية ، وانضمام بعض القوى إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بعد أن كانت تعارض على الدوام هذا الانضمام ، وعقد المعاهدة المتعلقة بالاسلحة التقليدية في أوروبا والتي ترمي إلى اقامة توازن مستقر ومضمون للقوات التقليدية على مستويات أدنى والتي تم تطبيقها بالفعل بجميع جوانبها ؛ والتوقيع على المعاهدة المتعلقة بنظام "السماء المفتوحة" والتي يمكن أن تنطبق في النهاية على مناطق تمتد إلى أبعد بكثير من منطقة التطبيق الاصلية وهي أوروبا وكندا والولايات المتحدة ؛ وأخيرا ، التوقيع على اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية .

واستفادة من الفرص التي يتيحها تحول البيئة العالمية في مجال الامن ، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على اجراء أوسع التخفيضات في الترسانات النووية منذ بداية الحقبة الذرية ، وبلغت هذه التخفيضات الذروة منذ ثلاثة أسابيع بالتوقيع على معاهدة لإجراء تخفيض وتحديد جديدين للاسلحة الاستراتيجية الهجومية (ستارت ٢) . وقد اغتبطت الحكومة الرومانية اغتباطا شديدا بعقد هذا الاتفاق الجديد الذي يعتبر معلما على طريق نزع السلاح النووي .

إن اتفاق "ستارت ٢" ، الذي ينص على تخفيض الاسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية التي تملكها حاليا الولايات المتحدة وروسيا بنسبة الثلثين ، هو ثمرة حوار ثنائي وتنازلات متبادلة ؛ وهو مفيد للطرفين ، وللمجتمع الدولي بأسره أيضا . وهو يرمز ، علاوة على ذلك ، إلى الشراكة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة والعلاقات الجديدة التي نشأت في سياق أوسع هو المجال الاوروبي - الاطلسي ، وفي العالم أجمع . وإن اتفاق "ستارت ٢" ، وهو نص هام وحسن الصياغة ، سيتيح تعزيز الامن والاستقرار العسكريين والسياسيين على الساحة الدولية

وسيعطي دفعا للجهود الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف الهادفة إلى ازالة انتشار أسلحة الدمار الشامل من هذا الكوكب .

وعلى صعيد أعم ، أثبت مؤتمر نزع السلاح أنه يمكن أن يكون الجهاز الوحيد للتفاوض في مسائل نزع السلاح المتعدد الاطراف . وإن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، التي استحوذت في الآونة الاخيرة على جل اهتمامنا ، قد وقعت عليها في باريس ١٣٠ دولة منذ أسبوعين . وهذه الاتفاقية ، بتعقد طابعها واتساع نطاقها ، اتفاقية تاريخية . فلم يحدث قط أن وافق مثل هذا العدد الكبير من البلدان على معاهدة تشبه هذه المعاهدة البعيدة الاثر وذات الطابع التدخلي والتي تحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل . والاتفاقية هي المحرك الذي كنا نحتاج إليه جدا ليدفعنا إلى البحث عن حلول عن طريق التفاوض ، وإن انجازها أمر مشجع ازاء مشاكل الامن القائمة على الصعيد الاقليمي والعالمي . وهي أول اتفاق مصحوب بنظام تحقق فعلي ينص على اجراء عمليات تفتيش موضعية عندما يشتبه بأن منشأة من المنشآت لا تتمشى مع أحكام الصك . والاتفاقية ، إلى جانب كونها اتفاقية غير تمييزية حقا ، تضع قاعدة دولية تنزع كل صفة شرعية عن امتلاك الاسلحة الكيميائية وتدين هذا الامتلاك . ولجميع هذه الاسباب ، وبالرغم من بعض العيوب الاساسية ، فإن الاتفاقية يمكن أن تصلح كنموذج لاتفاقات نزع السلاح المقبلة . وينبغي أن تنضم إليها جميع بلدان العالم .

وستتيح الاتفاقية تحسين النظام القائم في ظل صك دولي هام آخر هو اتفاقية الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ . وقد هدف هذا الصك إلى القضاء كليا على خطر استخدام العوامل البيولوجية والتُكسينية كأسلحة ، وشكّل منعطفا حقيقيا في العصر الحديث ؛ وهو في الواقع أول وثيقة دولية بعد الحرب العالمية الثانية تنص على الازالة الفعلية لسلاح بفيض من ترسانات الدول . وإن نجاح مؤتمر الاستعراض الثالث لعام ١٩٩١ ، وهو مؤتمر قام ، في جملة أمور ، بتكليف فريق مخصص من الخبراء الحكوميين بتعيين وبحث تدابير التحقق المحتملة من الوجهة العلمية والتقنية ، يشهد على اهتمام البلدان بهذه الاتفاقية وحرصها على المبادئ الواردة فيها .

ويمكن أن تكون اتفاقية الاسلحة الكيميائية أيضا بمثابة نموذج لتحسين تعريف الاسلحة البيولوجية بحيث تؤخذ في الاعتبار أوجه التقدم التي تحققت مؤخرا في مختلف فروع البيولوجيا . والواقع أنه يمكن مواءمة النظامين مع الوقت ، لا سيما وأنه باعتماد هذا الصك ، وبكون اتفاقية الاسلحة البيولوجية نافذة المفعول ، قد حُظرت إلى الابد كلتا فئتي التدمير الشامل وأن الاتفاقيتين تشكلان عنصرين لا غنى عنهما للجهد المبذول على الصعيد العالمي لحل مشكلة أسلحة التدمير الشامل حلا فعالا .

وكما صرح وزير خارجية رومانيا في باريس في ١٤ كانون الثاني/يناير ، "فإن انجاز عملية التفاوض ، والتوقيع ، ليسا سوى خطوة أولى نحو تحقيق الأهداف الأساسية للاتفاقية . وينبغي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، وللدول ، القيام بالكثير من العمل في الأشهر القادمة لكي يتم تطبيق أحكام الاتفاقية بسلاسة . وإن الوفد الروماني ، الذي شارك في السنوات الأخيرة في عملية التفاوض الدقيقة على الاتفاقية ، يعتقد أن البرلمان الروماني سيصادق بسرعة على هذا الصك . وإن رومانيا مستعدة للقيام بدور نشط في تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات ، بما في ذلك داخل اللجنة التحضيرية أو داخل المجلس التنفيذي والأمانة التقنية للمنظمة المقبلة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية" .

إن اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقع عليها مؤخرا ، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ، تشكلان نصين هامين سيتيحان ارساء أسس نظام كامل لمراقبة التسلح ويمكن أن يؤديا دورا رئيسيا في تنفيذ التزامنا بوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل .

وانتشار جميع أسلحة التدمير الشامل ، ونشر التكنولوجيا المتعلقة بالبحوث الخاصة بتلك الأسلحة أو بصنعها ، يشكلان تهديدا للسلام الدولي ، ومن المحتمل أن تشكل هذه المشكلة خلال العقد القادم محور اهتمامات الدول في مجال الأمن . وفي هذا الصدد ، يعتبر انتشار الأسلحة النووية إحدى أكثر المسائل الأمنية شجونة في عصرنا . ومن الضروري في رأينا تعزيز نظام عدم الانتشار الذي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزته . ولا تزال هذه المعاهدة ، حتى الآن ، الأساس الذي لا غنى عنه لجهودنا العالمية في مجال عدم الانتشار . وإن انضمام بعض الدول إلى هذا الصك في الآونة الأخيرة ، والرغبة التي أعربت عنها الجمهوريات الجديدة للاتحاد السوفياتي سابقا في أن تحذو حذو تلك الدول ، وقيام دول أخرى بعقد اتفاقات ضمانات نووية مختلفة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتمسّك الولايات المتحدة بفكرة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ، واعتماد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا قراراً من جانب واحد بتعليق تجارب الأسلحة النووية ، إن كل هذه الأحداث هي أحداث ايجابية للغاية تستحق الترحيب . وإن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم حاليا أطراف في هذا الصك الذي يتصف بأهمية عظيمة لبقاء الإنسانية .

غير أنه لا يمكن اعتبار عدم انتشار الأسلحة النووية أمرا قد تم الفروغ منه . فهناك تشكيك مستمر في هذه المعاهدة ، وإذا لم نأخذ هذه التحديات على محمل الجد ، فإنه يخشى أن تقوض مصداقية المعاهدة وفعاليتها . وثمة ضغوط مقلقة في اتجاه الانتشار تمارس في مناطق مختلفة من العالم ، في الوقت الذي تمتنع فيه بعض البلدان

التي تمارس نشاطا هاما في الميدان النووي عن الانضمام إلى المعاهدة . وعلى الرغم من احراز تقدم في السيطرة على الاسلحة النووية من جانب القوى الكبرى ، فإنه يلزم القيام بالمزيد . صحيح أنه لا يمكن ازالة اختراع القنبلة الذرية ، ولكن إذا استمر وجود هذا النوع من الاسلحة ، حتى بعدد محدود ، في ترسانات بعض الدول ، من دون أن تلتزم هذه الدول بتخفيضها إلى الصفر تقريبا ، أو إذا بدا من المستحيل في الوقت الحاضر تخفيضها إلى الصفر ، فستظل النزعة إلى الانتشار الافقي قائمة . ويمكن أيضا أن نتساءل عما إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تملك الموارد البشرية والمالية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها القانونية الدولية فيما يتعلق بتطبيق الضمانات في عصر نشهد فيه اكتشافات هامة فيما يتعلق بدورة الوقود النووي .

إن رومانيا تؤكد من جديد تمسكها الشديد بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وبفكرة وجوب انضمام جميع بلدان العالم إليها . وإن حكومتي تعي تماما ما يمكن أن يؤديه تقديم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمانات فعالة تماما من دور في تنفيذ المعاهدة ، وأهمية عمليات الرقابة الفعالة على التصدير ، ولكنها تحرص على أن تؤكد أنها تؤيد تأييدا قويا فكرة تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية ، بدون شروط ، في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ .

لقد أصبحت ضرورة التوصل إلى حظر كامل للتجارب النووية مسألة بالغة الاهمية ترتبط بمعاهدة عدم الانتشار وبنزع السلاح النووي بوجه عام . وإن الضغط لاجراء حظر شامل للتجارب قد نشأ بوجه خاص في محافل للأمم المتحدة مثل اللجنة الاولى للجمعية العامة ، واللجنة المعنية بنزع السلاح ، ومؤتمرنا . وقام أيضا فريق الخبراء العلميين الذي شكله مؤتمر نزع السلاح بأعمال فيما يتعلق بمسألة التحقق السيسمولوجي من التقيد بحظر التجارب . ولقد كان لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية فضل في وضع هذه المسألة في المقام الاول من اهتمامات الدول الاطراف . ومن ناحية أخرى ، فإن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرا فيما يتعلق بالتجارب النووية يدل على أن طريقة معالجة المشكلة تتطور في اتجاه ايجابي . وإن الحظر الكامل للتجارب النووية يعتبر وسيلة حاسمة للقضاء على تحسين الاسلحة النووية ويشكل مرحلة هامة في اتجاه تحقيق الهدف النهائي وهو ازالة جميع الاسلحة النووية .

واننا نرى ، في ضوء الوضع المواتي الحالي ، أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعطي دفعاً جديداً للجهود المبذولة من أجل تحقيق حظر كامل للتجارب النووية والتعجيل بالاعمال من أجل الوصول إلى حلول عملية مقبولة عموما وفعالة للمشاكل القائمة في هذا الميدان . وتعتبر اللجنة المخصصة لموضوع حظر التجارب النووية والتي أعيد انشاؤها مؤخرا ، المحفل المناسب لاجراء مناقشة مثمرة يمكن أن تسفر في

أقرب وقت عن معاهدة تحظر جميع التفجيرات النووية للأغراض التجريبية . ومع ذلك ، فإن وفدي لا يوافق على فكرة اقامة صلة بين القرار المتعلق بالحظر الكامل للتجارب والقرار المتعلق بتمديد معاهدة الانتشار . إن اضعاف عدم الانتشار ، واحتياز دول جديدة للسلاح النووي ، قد يعرض الأمن الدولي للخطر ، ولا يمكننا بأي حال أن نقدم على هذه المخاطرة .

وإذا ما تطورت القدرة على صنع أو احتياز أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها ، فإن ذلك سيشكل تهديدا متزايدا للأمن الدولي . وما من أمر يبرر احتياز معدات وتكنولوجيات التدمير الشامل في الوقت الذي بدأنا فيه أخيرا التقدم بصورة حقيقية وكبيرة على طريق نزع السلاح . لقد بدأ المجتمع الدولي ، منذ سنوات ، بوضع نظام يهدف إلى فرض رقابة ، لا على انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية فحسب ، بل أيضا على وسائل نقلها البعيدة المدى وعلى التكنولوجيات ذات الغرض المزدوج ازاء التهديد المتزايد الذي يشكله عدد صغير من الدول التي تملك الوسائل المحتملة لصنعها سرا والتي لديها النية للقيام بذلك ، وكذلك ازاء سياسات التصدير غير المسؤولة ، وازاء عدم الاستقرار الاقليمي الناشئ بعد انتهاء الحرب الباردة ، وازاء انتشار التكنولوجيا بوجه عام . ويجب أن تكون تدابير الرقابة متوازنة ومنصفة . كما يجب ، لكي تكون فعالة ، ألا تقف عقبة في طريق استخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية .

وكما هو معلوم ، فإن نظم التصدير الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية تقوم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، في حين أن تصدير المكونات النووية يندرج بصفة عامة في اطار التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وقد بذلت جهود كبيرة لتحسين القواعد المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية وملائفها ، وهذه القواعد تقوم اليوم على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومن المأمول أن تقوم غدا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد قامت أجهزة أو مجموعات دولية ، مثل نادي لندن ، ومجموعة الموردين النوويين ، ولجنة البلدان المصدرة الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار (المعروفة أيضا باسم لجنة زانجر) ، ونظام مراقبة التكنولوجيات التسيارية ، و"المجموعة الاسترالية" ، بوضع مبادئ توجيهية بشأن نقل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية . وعلى الصعيد الوطني ، تهدف نظم التصدير إلى منع تصدير منتجات تجارية نحو بعض الجهات وتعتبر هذه النظم وسيلة للحد من انتشار المنتجات التي قد تؤدي إلى تطوير صناعة الأسلحة في البلدان المستوردة تطويرا غير مرغوب فيه ، كما تعتبر وسيلة لمنع انتشار هذه المنتجات .

وتحرص الحكومة الرومانية على تاكيد تمسكها بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل والصواريخ القادرة على حملها ونشر تكنولوجيا الصواريخ . وبهذه الروح ، انضمت حكومتي إلى مجموعة الموردين النوويين وتعهدت علناً بالتقيد بالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة التكنولوجيات التسيارية ولمجموعات أخرى . وقد قررت الانضمام إلى جميع هذه الهيئات الدولية وعقدت العزم على زيادة التعاون مع شركائها بغية تحقيق الهدف الاساسي وهو عدم الانتشار . ولهذه الغاية ، وبغية ضمان التقيد الكامل بهذه المبادئ التوجيهية على المستوى الوطني ، وللتمكن من ايجاد الوسائل المطلوبة لهذا الغرض على المستوى التشريعي والمستوى القضائي ، اعتمدت الحكومة الرومانية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ القرار رقم ٥٩٤ المتعلق بنظم استيراد وتصدير المكونات والتكنولوجيات التي تخضع وجهتها النهائية للرقابة وكذلك بنظام مراقبة الصادرات لمنع انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ الحاملة لمثل هذه الاسلحة . وهذه الوثيقة ، الموزعة تحت الرمز CD/1178 ، لا تحتاج إلى تعليق . ويتعلق الامر بصك قانوني حقيقي وفعال ينشئ نظاما فعالا يتيح ضمان استخدام التكنولوجيا الرومانية لاغراض التنمية الاقتصادية على وجه الحصر وضمان عدم تحويلها لاغراض عسكرية أو إلى بلدان غير مقصودة . وهو يحدد القواعد والاليات الوطنية الكفيلة بضمان فرض رقابة صارمة على عدم انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وينص كذلك على التعاون مع الدول الاخرى بشأن هذه المسائل .

الرئيس: أشكر السفير نياغو ، سفير رومانيا ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إليّ .

هل هناك عضو آخر يريد أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

أرى أنه لا أحد يرغب في ذلك ولذا سأنتقل إلى بقية جدول الأعمال . لقد وزعت الأمانة مذكرة للرئيس عممت تحت الرمز CD/WP/439 وتتصل بالطلبات المقدمة من دول غير أعضاء ترغب في الاشتراك في أعمال المؤتمر . ولم يقدم حتى الآن أي اعتراض بشأن الرسائل المرفقة بهذه المذكرة . فهل لي أن أقترح أن نعتمد مباشرة في الجلسة العامة التوصية الواردة في هذه الوثيقة ، على أن يكون مفهوما أن هذا الامر لا يشكل سابقة في الحالة التي قد يتضح فيها أن من الضروري عقد اجتماع غير رسمي؟ فهل يمكن أن أعتبر أن المؤتمر يتخذ اجراء بالمعنى الذي أوصيت به؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: تذكرون أنني قمت في جلستنا العامة الاخيرة ، بصفتي رئيس المؤتمر ، بالقاء بيان حول تنظيم أعمالنا المقبلة . وقد قلت إني سأعمد ، كما سبق أن أعلنت ، إلى تعيين منسقين خاصين لاجراء مشاورات حول مسألتي العضوية وجدول

الاعمال . ولن أتأخر في تعيينهما لأن مساهمتهما في أعمالنا في الأسابيع المقبلة ستكون هامة بوجه خاص لاعداد التقرير الذي سيحال إلى اللجنة الاولى للجمعية العامة .

وقد دعوت منسقي المجموعات إلى تكثيف مشاوراتهم بشأن رئاسة مختلف اللجان المخصصة ، وأحث أعضاء المؤتمر على القيام بالامر نفسه . وآمل أن نتمكن من تسمية جميع الرؤساء في الجلسة العامة القادمة ، بحيث يتسنى للأجهزة الفرعية أن تبدأ عملها فورا .

ووفقا للقرار الذي اتخذ اليوم في بداية الجلسة ، فإني سأرفع الجلسة العامة الآن وسأدعو إلى اجتماع غير رسمي نبحث فيه مسألة التقارير التي يجب أن يقدمها المؤتمر إلى اللجنة الاولى للجمعية العامة .

وقبل أن أرفع الجلسة أود أن أعلمكم بأن سعادة وزير الخارجية المصري سيكون أول المتحدثين في جلستنا العامة القادمة التي ستعقد يوم الخميس . ويعتزم الوزير الوصول في الوقت المحدد وآمل أن تبدأ الجلسة بعد ذلك دون تأخير .

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس في ٢٨ كانون الثاني/يناير الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥